

الجامعة الخاصة (الأهلية) والإشكالية المنهجية في التكوين والتوجيه

فريحة محمد كريم(*)

أستاذ محاضر، جامعة عنابة - الجزائر.

مقدمة

تواجه الجامعات في الوقت الحاضر ضغوطاً شتى من جهات كثيرة ولأسباب متعددة، لعل أبرزها محاولات الأحزاب والتجمّعات السياسية والدينية، وما بات يعرف بمنظمات المجتمع المدني، التدخل في شؤونها والتأثير في قراراتها، ومحاولة تسييرها وفق أهوائها، وبما يخدم أغراضها وتوجّهاتها، تحت ذرائع ومسميات شتى؛ تارة بدعوى الإصلاح، وتارة أخرى معالجة أخطاء سابقة. وهي تسعى إلى فرض كوادِر إدارية لتحقيق أغراضها بصرف النظر عن المؤهلات والقدرات، بل المهم هو ولاؤها لهذه الجهة أو تلك، واستعدادها لمسايرة توجّهاتها. وهذا الأمر يتطلّب وعياً ومعالجة جدّية بموضوعية وشفافية، من أجل خدمة أهداف التعليم العالي، التي هي في الأساس أهداف عموم المجتمع.

يواجه التعليم الجامعي ضغطاً شديداً بسبب زيادة تكاليف التعليم العالي من جهة، وقلة تمويلاته المالية من جهة أخرى، وهو أمر يتطلّب إيجاد منافذ تمويلية مساندة للغلاف المالي الحكومي، واعتماد أساليب تعليمية جديدة بالإفادة من تقانات المعلومات والاتّصالات التي اعتمدتها دول كثيرة في العالم، وكذلك التفكير الجدّي باستحداث جامعات خاصة لا تتحمل الدولة أي جزء من نفقاتها، على أن تخضع هذه الجامعات لمعايير التعليم العالي، وبما لا يتعارض مع قيم أمتنا الإسلامية وثوابتها الأخلاقية والدينية.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ عقدت جامعة بركلي في كاليفورنيا اتفاقاً مع شركة نوفاريتس السويسرية، تمّ خلاله تقديم هبة بقيمة ٢٥ مليون دولار إلى قسم علم الأحياء الجراثومي. وفي المقابل، منحت هذه الجامعة، التابعة للقطاع العام، الشركة السويسرية العملاقة

في حقل الأدوية وتكنولوجيا الأحياء، حقّ ملكية أكثر من ثلث الاكتشافات التي يحققها الباحثون في هذا القسم (بما فيها تلك التي تموّلها ولاية كاليفورنيا أو الحكومة الفدرالية)، بالإضافة إلى التفاوض حول براءات الاختراع الناتجة منها. كما منحت الجامعة شركة نوفاريتس حقّ تعيين اثنين من أصل أعضاء لجنة الأبحاث الخمسة المكلفين بتحديد موازنات الأبحاث.

أثار اتفاق بركلي - نوفاريتس موجة استنكار عارمة، وقد عبّر أكثر من نصف أساتذة القسم المذكور عن قلقهم لما وجدوا في الاتفاق من تهديد لمبدأ «البحث من أجل المصلحة العامة»، ولحرية تبادل الأفكار بين العلماء^(١). وتساءل عضو مجلس الشيوخ عن ولاية كاليفورنيا توم هايون ما إذا كانت أبحاث تكنولوجيا الأحياء سوف تخضع بعد الآن لمصالح الشركات، وما إذا كان انتقاد هذه الممارسات داخل الجامعات سوف يتعرّض للإسكات؟.

أولاً: تأثير التحالفات بين الجامعات والشركات في صدقية البحث العلمي

على كلّ حال، هذا هو نموذج التعاون الجديد بين الجامعات والقطاع الخاص. فمنذ بداية «الثورة الضريبية»، لم تنفك الولايات المحرومة من الضريبة من الحدّ من موازنات التربية. ففي عام ١٩٨٠، وبهدف استعادة القدرة التنافسية للصناعة الأمريكية، سمح قانون «بايه - دويل» للمرة الأولى بأن تصدر الجامعات براءات الاختراعات الممولة من الحكومة. وقد صدرت قوانين أخرى تشجّع الجامعات على تسويق براءاتها، وتأمين إعفاءات ضريبية للشركات التي تمول البحث الجامعي.

١ - من جهة أخرى، أدت نهاية الحرب الباردة إلى خفض جديد للموازنة التي تخصّصها الحكومة الفدرالية للأبحاث. هكذا تمّ خفض الموازنة العامة لجامعة بركلي من ٥٠ بالمائة عام ١٩٨٧ إلى ٣٤ بالمائة عام ١٩٩٩، بعدما كانت تموّلها ولاية كاليفورنيا في الماضي بشكل كامل تقريباً. وكان وراء جميع الاستثمارات الكبيرة خلال السنوات العشر الأخيرة، هبات خاصة. فمن أجل بناء مدرسة إدارة الأعمال الجديدة، لجأت الجامعة إلى جمع الأموال بصورة مطردة، وقد حصلت على ذلك من عائلة هاس (وارثة صانع الجينز ليفي ستروس) في مقابل أن تحمل مدرسة إدارة الأعمال اسمها، لقاء تقديمها الهبة الكبرى. وقد قامت الشركات الكبرى بتمويل كراسي الأستاذية، على أن يحمل عميد المؤسسة، مثلاً، اسم «عميد بنك أوف أمريكا»، في حين تتوزع شعارات الشركات على المباني الجديدة، والأقسام التي «تجتذب المال» هي أوّل من يستفيد منه^(٢).

إن أنصار هذه التحالفات بين الجامعات والشركات، مثل «منتدى الأعمال والتعليم العالي»

Eyal Press and Jennifer Washburn, «The Kept University», *Atlantic Monthly* (Boston, MA), (١) vol. 285, no. 3 (March 2000).

James Engell and Anthony Dangerfield, «The Market - Model University: Humanities in the (٢) Age of Money», *Harvard Magazine*, vol. 100, no. 5 (May-June 1998).

الذي يضمّ أرباب العمل والجامعيين، يشدّدون على فوائد النظام الجديد، لأن التمويل الذي تؤمنه الشركات، في وقت ينسحب فيه القطاع العام، يشجع على بناء مختبرات جديدة والقيام بأبحاث متقدمة، لأن الشراكة تؤمن التسويق السريع للاكتشافات العلمية. وفي مجال تكنولوجيا الأحياء، مثلاً، يستفيد الجمهور، وكذلك الدولة، من الازدهار الذي تأتي به التقنيات الجديدة، وذلك على شكل نمو اقتصادي واكتشافات مفيدة للمجتمع، وزيادة في تحصيل الضرائب أو النتائج على صعيد الأعمال الإنسانية^(٣).

لكن يوجد الكثير ممن لا يوافق على هذا الرأي، فبالنسبة إلى رونالد كولنز، مدير مشروع «النزاهة العلمية» في مركز العلوم والمصلحة العامة: «يفقد العلم صدقيته، لأن [الشراكة] تضرّ بسمعة العلم وبهدفه في البحث عن الحقيقة، كما إنّ أساتذة الجامعة الذين يتقاضون رواتب من الصناعة يقومون بدور الخبراء لدى الكونغرس وأجهزة الرقابة من دون أن يفصحوا عن علاقتهم بعالم الأعمال»^(٤).

كذلك يأسف روبرت رايبخ، وزير العمل في ولاية كلينتون الأولى، من جراء تأثير حقبة «الأعمال المربحة» في التعليم، إذ تراجعت رغبة المعرفة والبحث المجاني إلى الصف الثاني، وبات رؤساء الجامعات أقرب إلى البائعين الجوالين، فهم يحاسبون قبل كلّ شيء على قدرتهم في استدرار الأموال. ويعتبر طلاب الجامعات، في هذا الشأن، الأوسع شهرة، لأن دراستهم هي بمثابة استثمار يحمل إمكانات العمل ضمن «شبكات» تدرّ عليهم أجوراً باهظة^(٥).

من جهة أخرى، وبعدما كان متعارفاً عليه في الماضي عدم إخضاع الهبات لأية قيود أو شروط، بات طالبو المساعدة مضطرين اليوم إلى السير وفق منطق «الجامعة التجارية» الذي يفرض على الشركات اعتبار هباتها نوعاً من الاستثمارات. فالدعاية المجانية والمديح والاحترام، تشكّل مثلها مثل الاختراعات التي يمكن تسويقها، أرباحاً تجني مقابل ما تمّ دفعه من أموال، وكل مخالفة تلقى العقاب، فهي شركة «نايك» الرياضية تعلق مساهمتها المالية المقدمة إلى ثلاث جامعات (ميشيغن، وأوريغون، وبراون) بحجة أن طلابها انتقدوا ممارسات الشركة في بعض البلدان الفقيرة، خصوصاً لجهة تشغيل الأطفال^(٦).

بعد عشرين عاماً على مرور قانون «بايه - دويل»، تضاعفت ثماني مرات المبالغ التي خصّصها القطاع الخاص للبحث الجامعي، بينما تضاعف عشرين مرة عدد براءات الاختراع الصادرة عن الجامعات. وتملك جميع جامعات الأبحاث «مركزاً لإدارة براءات الاختراع» فهي تعمل من خلاله على تحصيل الأموال. كما أنشأ العديد من المعاهد الكبرى فروعاً تعنى

David Weatherall, «Academia and Industry: Increasingly Uneasy Bedfellows», *Lancet* (London), (٣) 6/5/2000.

Ronald Collins, «Assuring Truth in Science a Must», *Baltimore Sun*, 29/8/2000. (٤)

Robert B. Reich, *The Future of Success* (New York: A. Knopf, 2001). (٥)

«Les Riches entre philanthropie et repentance», *Le Monde diplomatique*, no. 525 (décembre 1997). (٦)

بتوظيف الرساميل في مشاريع مربحة. وفي الوقت الذي يتعرض فيه التعليم التقليدي لمتغيرات تتسبب بها «التربية الإلكترونية» (E-ducation)، مثل التعليم عن بعد أو عبر الإنترنت، فإن الجامعات تسارع إلى إبرام تحالفات مع القطاع الخاص^(٧).

٢ - لقد ظهر أشخاص من نوع جديد في حرم الجامعات، وهم رجال الأعمال - الأساتذة الذين يسعون إلى الثراء السريع من خلال ارتباطهم بالجامعة. ويكرّس هؤلاء القسم الأكبر من وقتهم لشركاتهم التجارية. ويؤمن لهم انتمائهم الجامعي الصديقة العلمية وفرصة للعمل في حال فشلهم، وخصوصاً إمكانية خوصصة المداخل، وتأمين المصاريف، وتحميل طلاب الدكتوراه أو الباحثين عبء الفروض والبحث. ونادراً ما تنتقد هذه الممارسات الشائعة، لأن رجال الأعمال هؤلاء هم القائمون على إفادة الجامعة، ولو في صورة غير مباشرة (على شكل عطاءات وهبات) من نتائج مبادرتهم.

وفي ما يتعدى الاعتبارات الأخلاقية، فإن نموذج الجامعة التجارية يطرح مسائل سياسية. ففكرة تنظيم الشأن العام باتت تخضع أكثر فأكثر لمصالح «الخبراء» المالية. وغالباً ما تستخدم مؤسسات الأبحاث التي تنوحي الربح كستار ضروري للمجموعات الصناعية. هكذا، وخلال محاكمة شركة «ميكروسوفت»، قام العديد من مؤسسات الأبحاث «المستقلة»، لكن الممولة في الحقيقة من عملاق البرامج الإلكترونية، بنشر حصاد كامل من «الدراسات» بهدف التأثير في الرأي العام وفي القضاة^(٨)، وسواء تعلّق الأمر بمضار التبغ أو بتسخين المناخ أو منافع هذا الدواء أو ذاك، فهناك دائماً خبير جاهز للتلاعب بالأرقام حتى يستخرج منها خلاصة من شأنها إرضاء الممولين.

لقد وقع حادث شهير يدلّ على العبء الذي يمكن أن ينتج من الأبحاث الممولة من الشركات، حيث تمكّن تشارلز توماس، أستاذ علم الجراثيم في جامعة فلوريدا، من إرساء شهرته ككبير الخبراء في خصخصة السجون، وقد اتضح في ما بعد أنّه كان يتقاضى أجراً من شركات السجون الرئيسية، وأنه كان مساهماً في عدد منها. وقد تمكّن بفضل دوره الاستشاري من أن يتقاضى في عام ١٩٩٩ مبلغ ثلاثة ملايين دولار من «شركة السجون في أمريكا»، وقد فتحت لجنة آداب المهنة في فلوريدا تحقيقاً في الموضوع، فاقترحت عالم الجريمة أن يدفع غرامة من ألفي دولار.

إنّ، داخل الهيئة العلمية والطبية وحدها، وفي مجلات مثل *لانسييت* أو *مجلة إنكلترا الجديدة الطبية*، تثار مسألة العلاقة بين الصناعة والأبحاث. وقد أظهرت دراسة قامت بها صحيفة *لوس انجلس تايمز* أن ١٩ من أصل ٤٠ مقالة نشرت خلال السنوات الثلاث الماضية ضمن باب «الدواء» في *المجلة الطبية المرموقة* (*New England Journal of Medicine*)، كتبها أطباء يتقاضون أجوراً من صانعي الأدوية التي كانوا مخولين تقويمها. وقد أشار البعض عندها إلى استحالة العثور على اختصاصيين ليسوا بشكل أو بآخر تحت سلطة صناعة الأدوية، لكن

David L. Kirp, «The New U», *Nation* (New York), 17/4/2000.

New York Times, 18/9/1999.

(٧)

(٨)

المديرة السابقة للمجلة المذكورة استنكرت هذا الانتشار الوبائي لتعارض المصالح^(٩).

٣ - يثار في الوسط الجامعي العربي بين الحين والآخر موضوع استقلال الجامعة، وكأن المقصود بذلك انفصال الجامعة عن محيطها الاجتماعي، أو فصل ارتباطها بالدولة الممول الرئيسي لها، إن لم يكن الممول الوحيد لأنشطتها وبرامجها التعليمية والبحثية في معظم الأقطار العربية، وهي المستفيدة من نتائجها بصورة مشاركة في عملية التنمية وإدارة وتشغيل مؤسسات المجتمع المختلفة، أو إجراء بحوث ودراسات علمية لحلّ المشكلات التي يواجهها المجتمع. فالجامعة مؤسسة من مؤسسات المجتمع ذات وظائف واضحة ومحددة، ممثلة بإجراء البحوث العلمية بهدف إثراء المعرفة الإنسانية والمشاركة في حلّ المعضلات التقنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فضلاً عن خدمة المجتمع ونشر الثقافة والمعرفة.

ولكي تؤدي الجامعة وظائفها على الوجه المطلوب، لا بدّ من أن تنظّم عملها مجموعة قوانين وأنظمة، وأن تكون لها هياكل إدارية ممثلة بالأقسام العلمية والكليات والمعاهد والهيئات ومراكز البحوث، وتحديد وظائف كلّ منها في ضوء قوانين الجامعة ونظمها البيداغوجية، وتحديد صلاحيات مجالسها على مستوى الجامعة والكلية والقسم ومركز البحث، وبذلك تتمكن الوحدات العلمية والإدارية من أداء وظائفها بصورة واضحة ومحددة.

كما لا تختلف الجامعة عن أية مؤسسة صناعية أو اقتصادية أو ثقافية، إذ إن لكلّ منها منهجها في العمل لتحقيق أهدافها، وهي دون شكّ خاضعة لإجراءات الرقابة وتقويم الأداء من قبل ممّولّيها والجهات المستفيدة من خدماتها. وفي حالة الجامعة، فإن الجهة الممولة عادة ما تكون الحكومات والمؤسسات الصناعية الكبرى، والجهات المستفيدة، هي المجتمع بأسره الذي يحقّ له مساءلة الجامعة وتقويم أدائها بالاتجاهات العامة، ومدى قدرتها على تلبية حاجاته، وهو أمر طبيعي تمارسه منظمات المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة.

من ذلك، يمكن القول إنّه إذا ما أحسنت الجامعة أداءها لوظائفها، ومارس المسؤولون، فيها، صلاحياتهم كلّ من موقعه، وأشيع مفهوم العمل المؤسسي من خلال تفعيل عمل المجالس المختلفة في الجامعة، فإنه يمكن ضمان عدم التدخل في شؤونها من أية جهة كانت إلى أبعد الحدود، وبذلك تكون الجامعة قد صانت حرمها، وأمّنت سير أعمالها بكلّ حرية، وأبعدت عنها الإشاعات التي تتهمها بأنها لا تعي مشكلات مجتمعاتها، ولا تلبّي حاجاتها، وتعيش ترفاً فكرياً لا يمتّ بصلة إلى واقع الحياة المعاصرة.

فجامعات اليوم هي غير جامعات الأمس، إذ أضحت جميع وظائفها شأناً عاماً، وهي من هموم المجتمع، إذ لا يمكن إعداد الأبحاث العلمية بمعزل عن سوق العمل وفهم آلياته ومعرفة احتياجاته، وإلا تكون الجامعة مشاركة في تخريج دفعات لا يمكن الاستفادة من مؤهلاتها، الأمر الذي يعني هدرًا للمال العام من جهة، وتعطيل حركة تقدّم المجتمع من جهة أخرى،

(٩) New England Journal of Medicine (Boston, MA): (24 February 2000); (22 June 2000), and (٩) (13 July 2000).

فضلاً على تفاقم بطالة الخريجين أو البطالة المقنّعة، أي توظيف إطارات علمية دون عمل حقيقي. وفي هذا المجال، تصل نسبة هذه البطالة إلى أكثر من ٤٠ بالمئة من مجموع الخريجين في الكثير من الأقطار العربية.

لم تعد الجامعة المكان المناسب لتخريج المؤهلات الأكاديمية العالية فحسب، بل هي منبع الفكر العلمي المبدع لما تزخر به من قدرات علمية وخبرات متنوّعة تراكمت عبر السنين من خلال العمل في البحث والتطوير. لذا، أصبح بالإمكان توظيف هذه القدرات لتطوير الصناعة الوطنية، ولا سيّما الصناعات التي تتطلب تقنيات متقدمة وتطويراً مستمراً، لتحسين النوعية، وتأمين القدرة على المنافسة مع الصناعات الأجنبية. وهذا يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الجامعة والمؤسسات الصناعية، عبر قنوات اتصال ومسارات عمل واضحة ومحدّدة في إطار استراتيجية عامة للبحث والتطوير الصناعي. والدليل على هذه الحقائق هو ما حاولت الدراسات والأبحاث القيام به لتحديد تأثير العلم في مجال الإنتاج وزيادته، إذ توصلت إلى أن هذه الزيادة تتراوح ما بين ٢٠ بالمئة و ٨٠ بالمئة، بينما يقتصر تأثير رأس المال أو الأيدي العاملة على ١٠ بالمئة فقط^(١٠).

ثانياً: الإشكالية المنهجية في التكوين والتوجيه (الطالب فاعل في تكوينه، مسؤول عن اختياره)

١ - يطرح تشعّب التخصصات صعوبة في تحديد إشكالية التوجيه بصفة شاملة، لكن يمكن طرح السؤال بصيغة أخرى، أي بحسب التنوّع لتلك التخصصات، وليس التشعّب، لأن الجامعة ما زالت تتحكم بشكل رئيسي في منح الشهادات وتوفير مستوى تأهيل واضح.

ومن وجهة نظر الطالب، يشكّل تعدّد الشعب أحياناً، سواء الأكاديمية منها أو المهنية، تعقيداً بالنسبة إليه، مما يستدعي المساعدة في التوجيه لتسهيل حسن اختياره.

كما أثبتت التجارب الدولية لأنظمة التدريس أن الوضع يتشكّل من الآليات التالية:

- يعتمد التوجيه الصحيح للطالب نحو التخصصات على عملية مبرمجة وواضحة تتغذّى من خلال معطيات خارجية (معلومات، ونصائح) ومعطيات داخلية (الإعلام الداخلي حول التخصصات المهنية والأكاديمية).

- استناد كلّ الفاعلين الاجتماعيين (متخصصين في التوجيه المهني، أساتذة، أولياء، طلبة... إلخ) إلى المشاركة للوصول إلى هذا الهدف، لتجتمع كلّ تلك الآراء من أجل اتّخاذ القرار الأصوب.

من خلال الاستراتيجيات المتبناة من طرف الطلبة، نلاحظ ميلاً إلى أن لا يكون هناك تكوين لأغراض اقتصادية خشية ابتعاد الفرد عن الأسرة، أو التكوين القصير المدّة الذي ينتهي

(١٠) داخل حسن جريو، «التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل»، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي بالدورة ٣٣ لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

بالانتساب إلى مهنة سريعاً، خشية الإخفاق، وكل هذا بعيداً عن مشروع واضح وطموح.

٢ - هذا الضعف في الاختيار لا يعبر عن قدرات الطالب وطموحه لتحقيق أهدافه، لكن بالنسبة إليه يتمثل العائق في الأستاذ الذي أصبح مسؤولاً عن الوظائف الثلاث: الاستقبال، المتابعة، الاستشارة والتوجيه.

في البداية، تكون وظيفة الاستقبال من خلال توصيل المعلومة إلى الطالب داخل الثانوية عبر أيام دراسية، أو أبواب مفتوحة على الجامعة، فالتابع المنتقل إلى الجامعة يكون في عمر لا يتعدى ٢٥ سنة، وفي هذا المحيط الذي تكون فيه الأعمار متنوعة، والخبرات مختلفة، يطمح الطالب إلى أن تساهم الجامعة في غداً أفضل بمحيطها الاجتماعي والثقافي المختلف عن محيط الأبوية ومحيط الشارع، وأن تكون هناك شروط تدريس مساعدة على تحقيق ذلك. من الأفضل هنا القيام بدراسات تقييمية للمسارات لمعرفة اتجاهات الطلبة نحوها، ومدى مصداقيتها داخل المحيط الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال تلك التقييمات يمكن أن تعوض المحاضرات داخل المدرجات بأعمال تطبيقية داخل القاعات.

كما إنه من الأفضل أن يبدأ تحديد مشروع البحث بالنسبة إلى التخرج من السداسي الثاني، لأن متابعة الطالب قد لا تكون مفتوحة كلية لكافة الطلبة، ولكن من يحتاج إلى الاستشارة، ولديه صعوبة في تحديد مشروعه - وهذه فئة متوسطة المستوى في الغالب - قد يجد في هذه الاستشارة دعماً نفسياً أو سيكولوجياً.

لقد أثبت واقع التجربة أن المسار الجيد هو الذي يعتمد على:

- كفاءات الطلبة والمحيط الاجتماعي الاقتصادي.

- الحركية داخل الفروع، ومرونة التوجيه نحو جامعات أخرى.

- التحصل على مؤهلات عرضية لتدعيم القدرات المابين فرعية للطلبة كمصدر للتكيف ومتابعة النمو.

- تحسين العلاقات مع الثانويات لمتابعة التخصصات المطلوبة، وهذا أيضاً يعتمد على المعلومات وأساليب الاتصال المختلفة.

- تفعيل مكاتب الاستقبال والتدريس، تسهياً للحصول على مقاربة عامة وشاملة للشعب والتخصصات.

عادة ما نجد اختيار التخصصات يتم بصفة كلاسيكية خوفاً من التنوع والتفتح على تخصصات جديدة. ولينجح التغيير في شكل ومضمون التدريس الجامعي، على الفاعلين الاجتماعيين المعنيين متابعة الطالب بتزويده بقدرات التحليل، وتمكينه من حسن اختيار المسار الذي يرتبط بمشروعه الخاص، ومعرفة رغباته واتجاهاته. وبالتأكيد، فإن هذه القواعد لنضج المشروع الفردي الذي يحمله الطالب، لا تتم في السنة الأولى من وجوده في الجامعة، وإنما في بدايات دخوله إلى الثانوية.

لقد استجوب الاتحاد الأوروبي ٣٥,٠٠٠ حامل شهادة ملتحق حديثاً بمناصب شغل،

للتعرّف على أهم الكفاءات المطلوبة من المحيط الاجتماعي الاقتصادي، فتمحورت النتائج حول ثلاث كفاءات:

- كفاءات في المعلوماتية.

- التحكم في اللغات الأجنبية.

- القدرة في تحليل وفهم موقف اقتصادي أو اجتماعي.

لذا، على الجامعة، كمؤسسة اجتماعية، إدراج هذه الكفاءات الثلاث لتكوين جواز سفر حقيقي للطلاب. يضاف إلى ذلك القطيعة الموجودة مع الرأي العام، والعودة عن الخطاب الوقائي (صفر خطأ، رفض الأخطار... إلخ)، فمع غياب التأكد من نتائج الدراسات والبحوث وصحتها المطلقة، من حق الرأي العام معرفة لماذا، وكيف اتخذت القرارات؟، وما هي الفائدة من وراء هذه التجديدات والتغييرات؟ كل هذا أدى إلى الوصول إلى إجماع على أن المسارات المعتمدة حالياً هي المسارات المجتمعية التي تهتم بشؤون المجتمع وتوقعاته.

٣ - وتهدف قوانين النظام الجديد في عمومها إلى تسهيل وتحسين الجودة البيداغوجية من خلال المعلومات وحسن التوجيه والمتابعة، فلم يأت النظام الجديد نتيجة لاستقالة الأسرة، أو لتدعيم استقلالية الجامعة، ولكن، بحسب رأيي، إنها طريقة لمعالجة التعدد والتعقد الموجود على مستوى الواقع الاجتماعي من خلال موضوع هو «مشروع الطالب». ولتوضيح محتوى المشروع، نضع هذه الخطوات المنهجية التفصيلية لذلك:

(١) التفاعل بين الأستاذ + الموضوع + الطالب.

(٢) التفاعلات تعتمد على توضيح المنهج، وتصبّ بصفة غير مباشرة في الموضوع.

(٣) التشكيل البيداغوجي مفتوح، ويتضمن: البحث عن المعطيات الميدانية + القيام بمقابلات بيداغوجية داخل الجامعة).

(٤) المضمون نصف مفتوح ينتهي إلى تطبيقات موجهة + بحوث وثائقية + تمرينات تطبيقية + التنويع بحسب التخصصات + المضامين نصف مفتوحة تنتهي إلى بحوث ميدانية، وتبقى الدراسة استطلاعية ومعطياتها غير مؤكدة.

(٥) الشكل الأكاديمي مفتوح بحسب رغبة الطالب.

(٦) الإطار المنهجي مغلق ومجدد.

يتم تسيير الحصة في مدرج من ١٥٠ طالباً، وفي هذه الحصة تترك الحرية للطلاب لاختيار أي موضوع كمشروع بحث، وإذا لم يكن لدى الطلبة اهتمام حول مشروع مهني واضح، يجب التركيز على محور للاهتمام، حتى وإن كان بعيداً عن التخصص. وعلى المديرين لهذه الحصة، كي لا يكون هناك ضغط على الطالب، ولتمكينه من تلبية الرغبات المرتبطة بمشروعهم الخاص، القيام بالخطوات الكفيلة بتنظيم الحصة بحسب الترتيب التالي:

- حصة التطبيق الأوّل: البحث الوثائقي حول الموضوع أو المشروع.

- حصة التطبيق الثاني: إنجاز مقابلة مفتوحة.

- حصة التطبيق الثالث: التحضير لكتابة التقرير.

- حصة التطبيق الرابع: التقديم الشفوي للمشروع.

يتم إنجاز التقرير في قطاع خاص أو عمومي لفترة تتراوح بين ٤ و ٨ أسابيع، يكون فيها الطالب مؤطراً من الخارج (من خلال: الجمعيات، النقابات، الخبراء... إلخ)، ومن الداخل (من خلال: الأستاذ، والأستاذ المتابع... إلخ).

الهدف من خلال هذه التطبيقات هو التحضير للاندماج المجتمعي، ومساعدة الطالب على خوض تجربة مجتمعية، لمعرفة قدراته الحقيقية، وتدعيم ثقته بنفسه، ومكانته داخل المجتمع، عبر هذه المقابلات المباشرة والاحتكاك بالمحيط السوسيو - مهني. من خلال هذه العملية نستطيع التغلب على فكرة الأستاذ المساعد الاجتماعي، لأن الهدف هو الوصول إلى إنجاز مشروع بحث.

خلاصة

ربما يتصور البعض أن الجامعة، وفق هذا المنظور، قد تحولت إلى مجرد مصنع للاختراعات العلمية التي يحتاج إليها المجتمع، وأن هذه المخرجات أصبحت سلعة تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق، شأنها بذلك شأن أية سلعة أخرى. وبذلك تكون الجامعة قد فقدت هيبتها العلمية التي توارثتها خلال السنين، وسارت في اتجاه عكسي لوظيفتها الهادفة إلى إنماء المعرفة ونشرها.

إن الجامعة مؤسسة من مؤسسات المجتمع، لا يمكن فصلها عن المجتمع بأي حال من الأحوال، إذ يجب أن تندمج الجامعات أكثر فأكثر مع مجتمعاتها المحلية والوطنية، وتتفاعل مع بيئتها تفاعلاً مبدعاً، وأن تعي حاجات بلدانها، وتسعى إلى أن تستجيب لتلبية هذه الحاجات بكفاية عالية. إنها ميدان حرّ للتفكير العلمي دون أية قيود، بما يتوافق مع الحقائق العلمية واعتماد أساليب البحث العلمي ومناهجه. والجامعة بما تزخر به من طاقات علمية خلاقية، وبيئة علمية مفتوحة، إنما تمثل المكان الصحيح لتلاقح الأفكار وحوار الثقافات الإنسانية المختلفة بعيداً عن التعصب، وعليها أن تسعى إلى الحفاظ على هويتها الوطنية كي تكون أمة منتجة للعلم والثقافة والتقانة.

ومن هنا أصبح لزاماً التنسيق بين الجامعات وحقل العمل لتأمين تخريج كفاءات علمية يمكن الاستفادة منها في سوق العمل، ويتطلب ذلك التشاور المستمر بين الهيئات التدريسية الجامعية والمسؤولين في المؤسسات المختلفة في مجالات إعداد المناهج الدراسية وأساليب التدريب والتأهيل، وبعدها تحديد اتجاهات سوق العمل وحاجاته من الوظائف المختلفة □